ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر:
قراءة فى آليات المواجهة

مروة نظير *

تعد مصر من الدول التى تعانى ظاهرة الهجرة غير الشرعية على نحو مركب الأبعاد وذلك كدولة مصدرة ومستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين فضلا عن كونها دولة معبر فى آن واحد. ويمكن للعين المتابعة ملاحظة أن ملامح هذه الظاهرة قد تغيرت فى مصر عبر السنوات الماضية، كما تغيرت ملامح السياسات الحكومية لمكافحتها على نحو دفع البعض إلى التفاؤل بقرب القضاء على هذه الظاهرة بشكل شبه تام لاسيما مع عدم خروج قوارب للمهاجرين عير الشرعيين من الشواطئ المصرية منذ عام ٢٠١٦، بيد أن بعض الآراء ترى أنه من المبكر الجزم بذلك وأن جهودا إضافية ما زالت بحاجة للبذل لاحتواء مختلف أبعاد هذه الظاهرة. وهو ما تسعى هذه الورقة إلى استكشافه عبر التعرض للنقاط التالية: قراءة نظرية ومفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، الملامح العامة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر، آليات مواجهة الظاهرة، وأخيرا مجموعة من التوصيات الختامية.

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية وحقًا مشروعًا لكل شخص، وقد عرفتها الشعوب منذ القدم، وبعد تزايد أعداد السكان على الأرض، وترسيم الحدود بين الدول، تم ضبط التحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محلية ودولية، والهجرة بشكلها الشرعى القانونى تبقى ظاهرة عالمية ضرورية، فالبلدان الأوروبية هى التى اجتذبت فى الماضى البعيد عمال المستعمرات لعدة غايات سياسية كالحروب الإقليمية والعالمية، واقتصادية تتمثل فى حاجة الاقتصاديات الأوروبية لليد العاملة لبناء مقوماتها التى دمرتها الحروب. ونستطيع القول بأنه بدءا من ستينات القرن العشرين عرفت الهجرة تطورا نوعيا وكميا، فأوروبا المستقبلة للأيدى العاملة تضاعفت حاجتها لقوة العمل، وشكلت دول المستعمرات مصدرا رئيسا لتصدير الأيدى العاملة فى هذه المرحلة، بيد أنه منذ عام١٩٧٤ وعلى أثر الأزمة الاقتصادية التى عرفتها الدول الأوروبية تم الحد من الهجرة الشرعية، وحدثت تغيرات جذرية فى سياسات الهجرة، مما أسفر عن تبلور الهجرة غير الشرعية، التى ارتفعت بشكل بارز منذ عام ١٩٩٠ حيث حلت شبكات تهريب البشر محل القنوات الشرعية للهجرة[١].

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ومع الوقت وفى ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة زاد تعقد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وزادت تبعاتها كمشكلة تؤرق الدول سواء كانت مصدرة أو مستقبلة لها أو حتى دولة عبور، فى ظل ما يترتب عليها من تهديدات تمس جميع الأطراف المعنية. حتى أضحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، تنتشر فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى كما تظهر في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربى، وفى أميركا اللاتينية، وفى إفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار وخاصة فى بعض الدول مثل ساحل العاج وإفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

ولا تعد مصر استثناء من ذلك، بل هى من الدول التى تعانى ظاهرة الهجرة غير الشرعية على نحو مركب الأبعاد كدولة مصدرة ومستقبلة ودولة معبر فى آن واحد. ويمكن للعين المتابعة ملاحظة أن ملامح هذه الظاهرة قد تغيرت فى مصر عبر السنوات الماضية، كما تغيرت ملامح السياسات الحكومية لمكافحتها على نحو دفع البعض إلى التفاؤل بقرب القضاء على هذه الظاهرة بشكل شبه تام لاسيما مع عدم خروج قوارب للمهاجرين غير الشرعيين من الشواطئ المصرية منذ عام ٢٠١٦، بيد أن بعض الآراء ترى أنه من المبكر الجزم بذلك، جهودا إضافية مازالت بحاجة للبذل لاحتواء مختلف أبعاد هذه الظاهرة. وهو ما تسعى هذه الورقة إلى استكشافه عبر التعرض للنقاط التالية: قراءة نظرية ومفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، الملامح العامة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر، آليات مواجهة الظاهرة، وأخيرا توصيات ختامية.

أولا: قراءة نظرية ومفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

لا يوجد تعريف دولى شامل ومحدد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، غير أن هناك توافقًا على أن المقصود هو الهجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المرسِلة أو دولة العبور أو الدولة المستقبِلة للمهاجرين. أى الانتقال من بلد إلى آخر عبر وسائل غير نظامية أو غير قانونية أو غير شرعية حيث تشمل الظاهرة كل إجراءات الدخول أو الخروج أو الإقامة التى تنتهك القواعد التى حددتها بلدان المنشأ والعبور والمقصد. أو يمكن اعتبارها تسلل الفرد إلى دولة أخرى غير مرخص له بالإقامة فيها، والانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القوانين الدولية والداخلية بالدول المعنية[٢].

جدير بالذكر إن تعريفات الهجرة غير الشرعية تتعدد وفقًا للمنظور؛ حيث يختلف تعريف الظاهرة لدى دول المقصد عن نظيره لدى دول المنشأ. ومن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإنها

تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونية في البلاد. أما من وجهة نظر الدولة المرسِلة، فهى تنطوى على مخالفة اللوائح والقوانين فى حالات مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية دون جواز سفر صالح أو وثائق سفر أو غير مستوفى الشروط الإدارية لمغادرة البلاد[٣].

هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحركة هجرة الأشخاص عموما، لعل من أكثرها شمولا[٤]:

١- النظرية الاجتماعية: أو ما يعرف بسوسيولوجيا الهجرات وهو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر فى مطلع القرن الماضى مع مدرسة شيكاغو، تطور فى أوربا خلال فترة السبعينيات، ويدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التى يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظرى وإمبريقى يهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التى يعيشها المهاجر كما يهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعى والثقافى، وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، ونضالهم من أجل الحصول على حقوقهم.

٢- النظرية النيوكلاسيكية: تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج "التطور فى الاقتصاد المزدوج" الذى حاول أن يجد تفسيرا للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية فى توزيع الدخل بين الأفراد أو عامة الشعب كعامل رئيس مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هى عليه فى بلدان الأصل. فى التحليل النيوكلاسيكى المبنى على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابى يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه فى بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه فى بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.

٣- نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هى شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، نتيجة تعميق عدم المساواة فى الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد فى دول المحيط والمركز، ويعتبر فى هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسى لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هى التى تتحمل تكاليف التعليم والتكوين؛ كما تستند هذه النظرية الى أن السلطة السياسية والاقتصادية تكون

موزعة بشكل غير عادل بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة، فبسبب القيود الهيكلية وعدم تجانس الشراكات، فإن سكان العالم يواجهون عدم المساواة فى الحصول على الموارد، ويتم تكريس هذه الاختلافات لصالح المركز على حساب الهامش، واتهمت دول الشمال التى تعد المركز باستغلال الموارد البشرية والطبيعية فى الجنوب الذى يعبر عنه بالهامش، وبالتالى فإن البلدان الغنية تزداد ثراء والبلدان الفقيرة تفقد مواردها المحدودة لتصبح أكثر فقرا، عند البحث عن تراكم رأس المال، الرأسمالية تتوسع جغرافيا للتأثير فى الطبيعة التقليدية لاقتصاديات دول الأطراف.

ومع الاعتراف بوجاهة كل من هذه الأطر التحليلية فى التعاطى مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الكلى أو الماكرو، فمن الممكن على المستوى الجزئى أو الميكرو اختزال مفسرات تلك الظاهرة فى نظرية الطرد والجذب، والتى تقوم على أن سمتى الطرد التى تميز البلدان الأصلية للمهاجرين، والجذب التى تميز البلدان المستقبلة تشكلان فى مجملهما محفزات اختيار فرد أو جماعات معينة للهجرة من بلد لآخر، حتى وإن تمت هذه الهجرة خارج الأطر النظامية. ووفق هذه النظرية فإن عوامل الطرد فى البلدن المصدرة للهجرة قد تكون بسيطة كالفقر والعزلة الاجتماعية، أو قوية فتتجلى فى المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكانى السريع وأثره على الغذاء خاصة فى الدول الفقيرة التى تناضل فى مواجهة مشكلات غذاء كبرى. كما يُساعد تراجع وتدنى الأوضاع السياسية فى عدد من البلدان على ظهور الهجرة غير الشرعية بين أفرادها، ويُظهر ذلك بعدة أشكال، منها: الاضطهاد الدينى، وانعدام الاستقرار فى تلك البلدان، وكثرة الاضطرابات السياسية. أما عوامل الجذب فى البلدان المستقبلة للهجرة فتتمثل فى الزيادة المطردة على طلب العمل فى بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين فى ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال، وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التى تزحف على الدول الصناعية وبالذات فى أوروبا الغربية مما يؤدى إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل. فضلا عن ارتفاع المستوى المعيشى فى الدول الجاذبة للمهاجرين. ووجود خدمات اجتماعية وصحية أفضل فى الدول الجاذبة مقارنة ببلد الفرد الأصلى وإتاحة مجال أكبر من الحرية للأفراد فى الدول المراد الهجرة إليها[٥].

ثانيا: الملامح العامة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر

تعد مصر دولة منشأ وعبور ومقصد مهم للمهاجرين عموما. ونظرًا لأن عدد سكانها يفوق ١٠١ مليون نسمة، فهى من أكبر الدول التى تزود منطقة الشرق الأوسط بالعمالة. إذ تشير التقديرات الرسمية إلى أن أكثر من ستة ملايين مصرى يقيمون فى دول مجلس التعاون الخليجى، ومن بينها المملكة العربية السعودية، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى ليبيا والأردن. ويقدر عدد المصريين المغتربين المقيمين فى دول غير عربية، مثل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا واليونان بثلاثة ملايين مصري. وتتنوع الكتلة السكانية للمهاجرين فى مصر، والذين يقدر عددهم بحوالى ستة ملايين نسمة، لتشمل ٥٨ جنسية مختلفة، من بينها العراق وسوريا واليمن وليبيا وإثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعيش الغالبية العظمى من المهاجرين فى المناطق الحضرية فى القاهرة الكبرى والإسكندرية[٦].

وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فتعد مصر أيضا دولة مصدرة ومعبر ومستقبلة للهجرة فى آن واحد، فمصر لديها موجات من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كما أنها تعانى موجات هجرة غير شرعية قادمة من السودان، وإريتريا، وسوريا[٧].

وفى تفصيل ذلك يشار إلى أن خطورة الهجرة غير الشرعية فى مصر اتضحت وبدأ التدوين الرسمى لها فى عام ٢٠٠١ وذلك عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة فى رصد الشباب المرحل جراء الهجرة غير الشرعية. وفى هذا العام تم القبض على ٦٤٩ شابًا، ثم ازداد هذا العدد تدريجيا ليصل فى عام ٢٠٠٧ إلى٥١٠٢ شاب. وجدير بالذكر أن الدول التى تم ترحيلهم منها هى ليبيا، وإيطاليا، ومالطا، واليونان. ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٣، ظلت إيطاليا ومالطا واليونان هى وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للمهاجرين المصريين، حيث ظلت مصر تحتل الترتيب السابع بين أعلى عشر جنسيات للمهاجرين المهربين فى البحر إلى إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥، كما احتلت الترتيب ١١ بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا وذلك فى عام ٢٠١٤[٨].

جدير بالذكر أنه لا توجد إحصاءات دقيقة للضحايا الذين فقدوا أو توفوا نتيجة هجرتهم غير الشرعية وذلك لعدة أسباب أهمها: إن هؤلاء الضحايا حينما يقررون السفر بطريقة غير شرعية فغالبا ما لا يحملون وثائق إثبات شخصية اعتقادا منهم أن ذلك سوف ييسر لهم عملية الدخول غير الشرعى للدولة المهاجرين إليها. كما أن الكثير من جثث الضحايا تختفى فى عرض البحار

وبين الجبال. يضاف إلى ذلك عدم إبلاغ أسر الضحايا والأشخاص الذين فقدوا وهم فى طريقهم إلى الهجرة غير الشرعية خوفا من المساءلة القانونية، وأملًا فى أن أبناءهم سوف يرجعون فى يوم ما بالإضافة إلى خوفهم من أن الإبلاغ عن عصابات التسفير سيجعلهم يؤذون أبناءهم إذا كانوا على قيد الحياة[٩].

ورغم ذلك، فقد تم رصد عدة حوادث مفجعة مكررة منها فى عام ٢٠٠٧ قرب مرسى مطروح، وفى ٢٠٠٨ حادثتين منهما رحلة من مصر إلى تركيا ثم إلى اليونان وغرق ٢٠ شخصًا، وحادثة أخرى لقارب على متنه ١٧٠ راكبًا، توفى منهم ٤٨ شخصًا. أما فى مارس ٢٠١٠ فقد غرق ٣ أشخاص وتم القبض على ٢٣ فى المياه الإقليمية المصرية بمحافظة كفر الشيخ. وتزايدت هذه الحوادث فى عام ٢٠١١ وما شهده من أحداث وما تلاها من الانفلات الأمنى وانشغال قوات الأمن بالشأن الداخلى، حيث انتشلت قوات البحرية المصرية جثمان ٣٠ شابًا قبالة سواحل الإسكندرية نتيجة تعطل محرك قارب متوجهًا نحو جزيرة صقلية الإيطالية، كما شهد العام ذاته أيضًا مقتل شخصين مصريين نتيجة غرق قارب قبالة السواحل الليبية، فضلا عن غرق قارب آخر قرب السواحل المصرية كان على متنه ٢٠٠ مهاجر إلى أوروبا. وتكرر الأمر فى ٢٧ أغسطس فى ٢٠١٢ حيث غرق قارب صيد مصرى، يحمل ٤٠ مهاجرًا غير شرعى فى البحر المتوسط، أمام السواحل الليبية، ولم ينج منه سوى شخص واحد. بينما فى ٢ نوفمبر ٢٠١٣ عثرت طائرات سلاح الجو الليبى على نحو ٤٨ مهاجرًا مصريًا غير شرعى بعد فقدانهم فى الصحراء شرق ليبيا، وتم إنقاذ ٧ منهم. وفى٦ سبتمبر٢٠١٤، غرق مركب كان يحمل أكثر من ٤٠٠ شخص من المهاجرين غير الشرعيين فى البحر المتوسط من جنسيات مختلفة: مصرية وفلسطينية وسودانية، بينهم حوالى ٦٦ مصريًا[١٠].

وإلى جانب المصريين عادة ما ينتمى المهاجرون غير الشرعيين عبر الحدود المصرية -خاصة عبر السواحل الشمالية- إلى دول عدة، منها: إثيوبيا، والصومال، واليمن، والسودان، وإريتريا، وجزر القمر، وليبريا، وجامبيا.. وغيرها[١١].

ومن اللافت – وفق ما أشارت بعض التقارير – زيادة نسب الأطفال بين ضحايا الهجرة غير الشرعية فى مصر، حيث بلغت نسبة الأطفال غير المصحوبين بذويهم ٢٨٪ من إجمالى عدد المهاجرين فى عام ٢٠١١، وارتفعت إلى ٤٩٪ فى عام ٢٠١٤، ثم إلى ٦٦٪ فى عام ٢٠١٦ وهناك ثلاث فئات رئيسة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم: وتشمل الفئة الأولى

الأطفال المنفصلين عن أسرهم، وتشمل الفئة الثانية الأطفال الذين بدأوا رحلتهم كأطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم، ثم انتهى بهم المطاف بالسفر مع مجموعات أخرى من الناس، ويكون معظمهم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة ويحاولون تجنب التسجيل فى الجهات الرسمية، أو الذين يدّعون أنهم صغار، وتشمل الفئة الثالثة الأطفال الذين توقفت هجرتهم بسبب نقص الموارد. ويرجع سبب ازدياد نسب الأطفال بين المهاجرين غير الشرعيين إلى إدراك عدد كبير من هؤلاء الأطفال المهاجرين أن قواعد الاتحاد الأوروبى تسمح للأطفال غير المصحوبين بذويهم بالبقاء فى الدولة، فضلا عن اعتراف بعض الدول بحق الطفل فى الإقامة مثل القانون الإيطالى(١٢).

جدير بالذكر أن أول دراسة ميدانية عن الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى قام بإجرائها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى ٢٠١٥، توصلت الدراسة إلى وجود عشر محافظات رئيسة مصدرة للهجرة فى مصر هى: الشرقية، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، الغربية، البحيرة، وكفر الشيخ وذلك بالنسبة للوجه البحرى، فضلا عن الفيوم وأسيوط والأقصر فى الوجه القبلى(١٣).

وهناك أسباب كثيرة للهجرة غير الشرعية فى مصر، حيث تشير دراسات عدة للفقر والعوز والجهل وتدنى مستوى الخدمات الاقتصادية كعوامل دافعة للهجرة، فضلا عن قلة منافذ الهجرة الشرعية وارتفاع تكاليفها(١٤).

فيما تعتبر دراسات أخرى أن العوامل الاجتماعية هى الدافع الرئيس للهجرة غير الشرعية، والتى تمثل دافعا لشباب مصر من قرى الريف المصرى نحو الهجرة غير الشرعية، وتأتى على رأسها ثقافة التقليد السائدة بين أهالى القرى، والرغبة فى تحقيق نموذج المهاجر غير الشرعى الذى استطاع كسب الأموال(١٥).

ثالثا: آليات المواجهة المصرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تتبع الحكومة المصرية خطة متعددة الأبعاد مكنتها من تطوير منظومة متكاملة لاحتواء الهجرة غير الشرعية والحد من مخاطرها، ونجحت فى إحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية، كما تم وضع إطار تشريعى وطنى لمكافحة تهريب المهاجرين، وأسفرت جميع هذه الجهود عن عدم

خروج أى سفينة لنقل مهاجرين غير شرعيين من السواحل المصرية منذ سبتمبر ٢٠١٦.[١٦] ومن أهم ملامح هذه الخطة:

١- تكثيف التعامل الأمنى مع الهجرة غير الشرعية

تعاونت وزارة الداخلية والقوات المسلحة فى تأمين الحدود بشكل جيد للغاية، وتم حصار سماسرة الهجرة غير الشرعية، ممن يسهلون عبور الأفراد الذين يتخذون من مصر دولة عبور. وفى هذا السياق تقوم عناصر حرس الحدود بعمليات التفتيش والتأمين الدورية للسيارات والمركبات بالأنفاق والمعابر الحدودية، ومنذ عام ٢٠١٦ وحتى ديسمبر ٢٠٢١ كانت قوات حرس الحدود التابعة للقوات المسلحة المصرية قد أصدرت عدة بيانات فى أوقات مختلفة تفيد بإلقاء القبض على حوالى تسعين ألف شخص (وفق بعض التقديرات) من جنسيات مختلفة أثناء محاولة الدخول أو الخروج من مصر[١٧].

وتمكنت قوات حرس الحدود فى إبريل ٢٠٢١ من إحباط محاولات للتسلل والهجرة غير الشرعية عبر الحدود من جانب ٢٧٥٠ فردا من جنسيات متعددة على مختلف حدود الدولة[١٨].

فضلا عن الجهود التى تبذلها القوات البحرية ليس فقط فى إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية لمصريين وأجانب عبر السواحل المصرية، خاصة تلك التى تطل على البحر المتوسط، وإنما أيضا جهودها لإنقاذ قوارب الهجرة غير الشرعية بالبحر المتوسط التى تتعرض لمخاطر الغرق إبان محاولاتها.

٢- وضع أطر تشريعية ومؤسسية محكمة ودائمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تم إصدار القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ لمكافحة الاتجار بالبشر، ولائحته التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٢٨ لسنة ٢٠١٠، بيد أن الخطوة الأبرز فى هذا السياق جاءت مع إصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بِشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين ولائحته التنفيذية رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠١٨ الذى وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتجريمه جميع أشكال تهريب المهاجرين[١٩].

وفى إبريل ٢٠٢٢ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى، القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢، بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة

٢٠١٦، من أجل التصدي لهذه الظاهرة حيث تم تغليظ العقوبة لتصبح السجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه[٢٠].

كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦–٢٠٢٦ وتستهدف الفئات الأكثر عُرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب (١٨– ٣٥ سنة) والأطفال وأُسرهم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى كما تسعى إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة من خلال إجراءات وعقوبات مشددة. عبر تعزيز التعاون بين الحكومة والأطراف غير الحكومية والإقليمية والدولية للحد من الظاهرة، ورفع القدرة المعلوماتية ذات الصلة، وزيادة الوعى العام بها، وتعبئة الموارد اللازمة، وتعزيز الإطار التشريعى اللازم لدعم جهود مكافحتها، مع اعتبار التنمية أساسًا لذلك، ودعم مسارات الهجرة الشرعية[٢١].

أما على الجانب المؤسسى، فقد أنشأت الحكومة عددا من الهيئات المعنية بإدارة ملف الهجرة غير الشرعية، من أهمها وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج التى استحدثت فى ٢٠١٥، ومن أهم اختصاصاتها دراسة الاتفاقيات الدولية والمحلية بخصوص الهجرة غير الشرعية من وإلى مصر وإبرامها مع الدول والجهات الأجنبية والمحلية. إلى جانب مكافحة الهجرة غير الشرعية، عبر برامج تدريبية لإعداد مدربين معتمدين للتوعية من مخاطر الهجرة غير الشرعية وشرح السبل والبدائل الشرعية للهجرة، وإطلاق برامج لتوعية الفئات المستهدفة بمخاطر الهجرة غير الشرعية وشرح السبل البديلة الآمنة للهجرة[٢٢].

كذلك شُكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عام ٢٠١٤، ثم انضمت إليها مهام مواجهة الاتجار بالبشر سنة ٢٠١٧ وفقًا للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ لتصبح اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتضم فى عضويتها أكثر من ٣٠ وزارة وهيئة ومجلسا، وتختص بالتنسيق على المستويين الوطنى والدولى بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتقديم أوجه الرعاية والخدمات اللازمة لضحايا جريمة الاتجار بالبشر، والمهاجرين المهربين وحماية الشهود فى إطار الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة في جمهورية مصر[٢٣].

وفى السياق ذاته، أنشأت وزارة القوى العاملة مركزًا للتأهيل قبل السفر يهدف إلى توعية وتأهيل وتدريب المهاجر أو من يرغب فى العمل بالخارج على اكتساب المهارات اللازمة، من حيث

اللغة أو العادات والتقاليد وثقافة المجتمع الذى يرغب السفر إليه ليتحقق له سهولة الاندماج فى هذا المجتمع، فضلاً عن إنشاء ٦ مكاتب استشارات للهجرة موزعة على المحافظات المختلفة للجمهورية، وجارى زيادة عدد هذه المكاتب على مستوى المحافظات بهدف التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والحد من هذه الظاهرة[٢٤].

٣- الملاحقة الجنائية الفعالة للجناة فى جرائم الهجرة غير الشرعية

تعمل الحكومة المصرية على زيادة قنوات الإبلاغ عن جرائم الهجرة غير الشرعية لاسيما الاتجار فى البشر، ومن بينها رفع كفاءة الخطوط الساخنة التابعة للمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة، إلى جانب المجلس القومى لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تدريب القائمين على استقبال الاتصالات ورفع الإمكانات الفنية للخطوط. فضلا عن تفعيل آليات الملاحقة القضائية للمجرمين المدانين فى هذه الجرائم، ومن بين أحدث التطورات فى هذا السياق إصدار النائب العام فى نهاية سبتمبر ٢٠٢١ قرارًا بإنشاء "نيابات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية" بمقر كل نيابة استئناف على مستوى الجمهورية؛ لتختص تلك النيابات بالتحقيق والتصرف فى الجرائم المنصوص عليها فى قوانين: تنظيم زراعة الأعضاء البشرية، ومكافحة الاتجار فى البشر، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وما يرتبط بها ارتباطًا لا يقبل التجزئة من جرائم أخرى. وتضمن القرار إخطار إدارة التعاون الدولى وتنفيذ الأحكام ورعاية المسجونين بمكتب النائب العام بتلك التحقيقات عند بدئها لتتولى متابعتها والتوجيه لإنجازها وفق المعايير والآليات الدولية، على أن تختص الإدارة بالتحقيق والتصرف فيما يقع فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية من تلك الجرائم[٢٥].

٤- الجهود التنموية لتغيير خريطة المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية

تعمل الدولة على تعبئة الموارد اللازمة لدعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتوفير البدائل الإيجابية لفرص العمل فى مصر، ودعم مسارات الهجرة الشرعية، وقد استحدثت اللجنة التنسيقية المعنية "وحدة الفرص البديلة" والتى يتم من خلالها المساعدة على إيجاد فرص عمل بديلة، وتوفير بعض المساعدات التنموية من خلال الجهات المانحة، خاصة فى المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية[٢٦].

حيث أجرت اللجنة دراسات اجتماعية وميدانية لتحديد أكثر المحافظات تصديرًا للهجرة غير الشرعية للشباب والأطفال غير المصحوبين لاستهدافها فى تنفيذ الاستراتيجية وتنفيذ أنشطة توعية مجتمعية بها بالاشتراك مع المجتمع المدنى. توجد بمصر ١١ محافظة هى الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية، وعلى رأسها كفر الشيخ، والغربية، والمنيا، وأسيوط، وتعمل اللجنة التنسيقية مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لإجراء مسح إحصائى جديد لهذه المحافظات وفق دراسة دقيقة، ومتوقع أن تختلف النتائج على نحو ملحوظ لأن المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة قديما تغيرت خلال السنوات الأخيرة، بسبب المشروعات التنموية الكبرى التى تنفذها الدولة، فمثلا كفر الشيخ كانت من أعلى المحافظات تصديرًا للهجرة غير الشرعية، لكن وفقًا للدراسات المبدئية فقد تراجعت بشكل ملحوظ [٢٧].

وهناك كذلك المبادرات التى أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، للقضاء على الفقر، والتى تأتى فى مقدمتها مبادرتى "حياة كريمة، ومراكب النجاة" والتى تسهم بشكل متكامل فى القضاء على مسببات الهجرة غير الشرعية؛ من خلال تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة. حيث تم إطلاق مبادرة مراكب النجاة فى ديسمبر ٢٠١٩، والتى يتم تنفيذها من خلال استراتيجية متكاملة بالتركيز بشكل خاص على توفير فرص عمل مناسبة للشباب بالقرى والمحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية، كما تم تخصيص ٢٥٠ مليون جنيه بميزانية الدولة ٢٠٢١ لدعم تنفيذ المبادرة فى ٧٠ قرية على مستوى الجمهورية، وساهمت المبادرة فى إطلاق مشروعات بقيمة ٥٥ مليون جنيه، إضافة إلى مبادرة حياة كريمة لتحسين المعيشة فى الريف المصرى وإحداث نقلة اقتصادية بالقرى والتى خصصت لها موازنة بقيمة ٢٠٠ مليار سنويا، ستسهم هاتان المبادرتان فى الحد من هذه الظاهرة [٢٨].

٥-تقديم الرعاية لضحايا الهجرة غير الشرعية مع الاهتمام بشكل خاص بالأطفال

تعمل الدولة على توفير مقر آمن لضحايا الاتجار فى البشر والهجرة غير الشرعية من الأطفال والنساء، حيث يجرى تجهيزه لاستقبال الضحايا وتدعيمه بالكوادر الفنية والطبية والاجتماعية المؤهلة للتعامل مع الضحايا، وذلك من خلال برامج تدريبية لتأهيلهم وتعريف القائمين على المأوى بالتجارب الشبيهة فى الدول الأخرى. كما يجرى العمل على تطوير آلية الإحالة الوطنية لمساندة ضحايا الاتجار فى البشر كنظام وطنى لتيسير وتسريع الاتصالات المتبادلة بين الأطراف الوطنية

المعنية بمناهضة جريمة الاتجار فى البشر وإنفاذ القانون. جدير بالذكر أن المجلس القومي للطفولة والأمومة قد انتهى من إعداد الدليل الإجرائى لحماية ومساعدة الأطفال ملتمسى اللجوء واللاجئين وضحايا جريمتى تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر[٢٩].

قام أيضا المجلس بإنشاء وحدة مكافحة الاتجار بالبشر"الأطفال والنساء"، بالمجلس القومى للطفولة والأمومة عام ٢٠٠٧ استجابة لالتزامات مصر الوطنية والدولية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال كأكثر الفئات هشاشة، ومن بين ما تعمل عليه هذه الوحدة:

- إنفاذ خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال كجزء من الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الشركاء الفاعلين مثل وزارات الخارجية، التضامن الاجتماعى، الداخلية، العدل، والنيابة العامة "إدارة التعاون الدولى بمكتب النائب العام"، والمجتمع المدنى، والمنظمة الدولية للهجرة. إلى جانب القيام بدور منسق "آلية الإحالة الوطنية لمساندة ضحايا الاتجار بالبشر بمعاونة الجهات المختصة فى عملية إدارة الحالات أثناء مرحلة جمع الاستدلالات، لاسيما من الناحية القانونية والأمنية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى على التشبيك من خلال تدريب ١٠٠ أخصائى من ٤٨ جمعية أهلية على مستوى ٥ محافظات فى مجال تعافى وتأهيل الضحايا، أثمر عنه تشكيل تحالف وطنى للجمعيات الأهلية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- وضع قاعدة بيانات مع تصنيفها، تبعًا للعمر والجنس والموقع الجغرافى والخلفية الاجتماعية والاقتصادية تغطى الضحايا الذين ترددوا على وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، ووفرت النيابة بيانات تتعلق بالضحايا سواء المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر التى تم معاقبة الجناة فيها، أو المنظورة أمام النيابة العامة فى إطار الجرائم المصنفة وفقًا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.
- التعاون مع النيابة العامة لملاحقة ومعاقبة الجناة، حيث تقوم من خلال النيابة العامة بإحالة الضحايا إلى المأوى بقرار رسمى، ومساندة الأطفال منهم للعودة للمدرسة، وجار استصدار دليل من النيابة العامة يتعلق بماهية الحقوق القانونية والإدارية للمجنى عليهم الواجب تبصيرهم بها بوصفهم معفيين من المساءلة القانونية[٣٠].

وفيما يتعلق بخصوصية وضع الأطفال كضحايا لجريمة الهجرة غير الشرعية يمكن فى هذا السياق تمييز عدد من الإجراءات، وحيث وضع نظام لإعادة الأطفال المهاجرين هجرة غير شرعية

غير المصحوبين بذويهم وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ والذى نّص على أن: المجلس القومى للطفولة والأمومة هو الولى الشرعى لهؤلاء الأطفال. وتشمل إجراءات حماية الأطفال غير المصحوبين الوافدين إلى مصر التنسيق مع اليونيسف، والمفوضية السامية لحقوق اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، بشأن تطوير منظومة حماية "أطفال فى حراك". فضلا عن التنسيق المشترك بين المجلس القومى للطفولة والأمومة والاتحاد الأوروبى، واليونيسيف فى تمويل وتنفيذ برنامج "التوسع فى الحصول على التعليم، وحماية الأطفال المعرضين للخطر"، بمبلغ ١٠ ملايين يورو لتعزيز منظومة حماية الطفل، كما قام المجلس فى ٢٠١٧ بدراسة تكلفة منظومة الحماية المتكاملة للطفل لاستخدامها للدعوة وكسب التأييد لزيادة المخصصات. بموجب قانون الطفل نص فى المادة ٩٦ منه على أنه "يعد الطفل معرضاً للخطر، إذا وجد فى حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له، وتنفيذًا لذلك تقوم الجهات المختصة بمعاملة الطفل طالب اللجوء باعتباره معرضًا للخطر فيتم تحويله إلى لجان حماية الطفولة لاتخاذ إجراءات الحماية المنصوص عليها فى ذات القانون"، وقام المجلس بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية بإعداد دليل إجرائى لحماية ومساعدة الأطفال ملتمسى اللجوء واللاجئين وضحايا جريمتى تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. كما شدد القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين عقوبة جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط فى ذلك إذا كان المهاجر المهرب امرأة أو طفلاً أو من عديمى الأهلية أو من ذوى الإعاقة فى المادتين (٦ و٧)[٣١].

أما الطفل المصرى المهاجر هجرة غير شرعية (غير المصحوب) له حق التقدم للسفارة المصرية فى دولة المقصد لطلب العودة الطوعية، فقد جعل القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ "بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين" من المجلس القومى للطفولة والأمومة جهة مسئولة عن الأطفال غير المصحوبين الذين لا يستدل على من يمثلهم قانونًا وتمثيلهم أمام القضاء، وعاقب القانون كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو التوسط فيها. وشدد العقوبة فى عدة حالات منها: إذا كان هناك خطر على حياة من يتم تهريبهم أو يعاملون معاملة غير إنسانية وإذا كان المهاجر امرأة أو طفل أو ذا إعاقة أو عديم الأهلية وفقًا لنص المادة (٣) من القانون المشار إليه[٣٢].

٦- رفع الوعى المجتمعى المناهض للهجرة غير الشرعية بصورها

عملت الحكومة المصرية على توعية المجتمع بأبعاد تلك الجريمة وصورها المختلفة، ووظفت في هذا الصدد عددًا من الآليات مثل: إطلاق مشروع "تعزيز حوكمة الهجرة" تنفيذًا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦-٢٠٢٦)، وخطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث عقدت دورات تدريبية تستهدف مختلف العاملين فى هذا المجال، وعلى سبيل المثال تم عقد دورات تدريب المدربين لوكلاء النائب العام أعضاء النيابات المعنية بالتحقيق فى تلك الجرائم، وعقد ورش العمل لقضاة محكمة النقض حول مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر لتعزيز قدرات قضاة محكمة النقض فى مجال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر[٣٣]. فضلا عن دورات تدريبية لضباط الشرطة حول "الجرائم المتعلقة بالهجرة وحماية الضحايا وفحص وثائق السفر[٣٤].

كما تعقد وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج برامج إعداد واعتماد مدربين للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، حيث تم اعتماد عدد من المدربين من ممثلى الجهات ذات الصلة في مختلف المحافظات بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كإحدى الجهات المتخصصة، وإعداد كتيب دليل التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، والتعريف بسبل الهجرة الآمنة الخاص بميسرات المدارس المجتمعية ذات الفصل الدراسى الواحد بالتنسيق مع برنامج الغذاء العالمى. كما أطلقت وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج حملة للتوعية من مخاطر الهجرة غير الشرعية تحت عنوان " قبل ما تهاجر فكر وشاور" [٣٥].

فضلا عن عقد ورش عمل للإعلاميين والصحفيين حول تعزيز قدراتهم فى مجال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عبر تناول المصطلحات الرئيسة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والدور الأساسى لوسائل الإعلام فى إجراء المقابلات والمحادثات عن الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية[٣٦].

٧- تعزيز التعاون الدولى والإقليمي للسيطرة على الهجرة غير الشرعية

تحرص الحكومة المصرية على التعاون مع الدائرتين الإقليمية والدولية لدعم جهود مناهضة الهجرة غير الشرعية، ومن ثم قامت بالانضمام لعدد من الاتفاقيات والفعاليات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، ففى أكتوبر ٢٠١٨ وقّعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبى لمكافحة الهجرة غير

الشرعية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، حيث تضمنت الاتفاقية ٧ مشروعات فى عدد ١٥ محافظة بقيمة٦٠ مليون يورو، لمعالجة الأسباب الرئيسة المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية[٣٧]. فضلا عن التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى تنفيذ المشروع الإقليمى المقترح "نحو نهج شمولى لحوكمة هجرة الأيدى العاملة وتنقل العمالة فى منطقة شمال إفريقيا" لإنشاء مراكز للهجرة والتوظيف وإعادة الإدماج [٣٨].

وفى يونيو ٢٠١٦، ترأست مصر واستضافت فى شرم الشيخ الاجتماع الوزارى الثانى لمبادرة الاتحاد الإفريقى والقرن الإفريقى حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب رجال الشرطة من ٢٢ دولة إفريقية على مكافحة الهجرة غير الشرعية فى مارس ٢٠١٧، كما استضافت مصر فى نوفمبر من ذات العام بالأقصر المؤتمر الأول من نوعه الذى يضم كل العمليات التى تتناول مسار الهجرة بين إفريقيا وأوروبا. كما استضافت مصر المنتدى الإقليمى الأول لهيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين فى إفريقيا فى نوفمبر ٢٠١٩، بينما تم إطلاق المكون المصرى من مشروع "تفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين فى شمال إفريقيا" بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وذلك فى يوليو ٢٠٢٠ [٣٩].

وهناك من ناحية أخرى الجهود المبذولة بالتعاون مع الدول المحيطة لمنع الخسائر فى الأرواح بين المهاجرين فى المناطق البرية الحدودية والبحرية وهو ما يتجلى فى التنسيق الثلاثى بين مصر وقبرص واليونان للسيطرة على مراكب الهجرة غير الشرعية فى البحر المتوسط، كما وقّعت الداخلية المصرية بروتوكولًا مشتركًا مع نظيرتها الإيطالية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، حيث يتم تنفيذ البروتوكول بتمويل "إيطالى وأوروبى"، لتدريب ٣٦٠ من كبار كوادر الشرطة الإفريقية من ٢٢ جنسية على أحدث أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وتم استحداث إدارات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، يتم من خلالها تدريب الكوادر الإفريقية على مكافحة الجرائم فى مركز بحوث الشرطة، وتمت إقامة ٦ ورش تدريبية خلال العامين ٢٠١٨/٢٠١٩. كما تشارك مصر فى مبادرتى "الاتحاد الإفريقى والقرن الإفريقى"، و"الاتحاد الأوروبى والقرن الإفريقى" المعروفين باسم عملية الخرطوم" والمعنيتين بمسارات الهجرة ومكافحة الاتجار فى البشر وتهريب المهاجرين بالتعاون بين الدول الإفريقية المعنية[٤٠].

كما تم إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وفى إطارها شهد سبتمبر ٢٠٢٢ توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين تشكل إطارًا لتنمية ودعم التعاون المشترك بين يونيسف واللجنة الوطنية التنسيقية فيما يتعلق بتوفير التوعية المبكرة حول مخاطر الهجرة غير الشرعية، كما تحتوى على مكون خاص ببناء قدرات جهات إنفاذ القانون والمتخصصين فى شأن مكافحة الهجرة غير الشرعية حول تعزيز التعامل مع الأطفال والشباب المهاجرين وأسرهم وتقديم الخدمات لهم، بالإضافة إلى التعاون مع الجانب السودانى حول أفضل الممارسات وتبادل الخبرات، كما تتضمن العمل على تفعيل "الدليل الإجرائى لحماية ومساعدة الأطفال والشباب ملتمسى اللجوء واللاجئين وضحايا جريمتى تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر" الذى تم إعداده من قبل المجلس القومى للطفولة والأمومة بالتشاور مع كل الشركاء الحكوميين المعنيين بحماية الطفل، وذلك لضمان تهيئة مسار وطنى لإدارة حالات الأطفال والشباب، وتقديم الخدمات اللازمة لهم. ويشارك فى دعم تدخلات اليونيسف التى تضمن توفير بيئة آمنة وخدمات مناسبة للأطفال والشباب كل من سفارتى الدنمارك وهولندا ووكالة التعاون الإيطالية ووكالة التعاون السويسرية والوكالة الأمريكية للتنمية[٤١].

خاتمة وتوصيات

لا يمكن إنكار ما قامت به الحكومة المصرية من جهود كبيرة على مدار السنوات الماضية فى إدارة ملف الهجرة غير الشرعية بهدف السيطرة على هذه الظاهرة ومناهضتها، حيث كرست فى هذا السياق جهودا وموارد عدة، بحيث تمكنت من إحداث قفزات ملحوظة لاحتواء الهجرة غير الشرعية، لعل أهمها تغليظ العقوبة على الأشخاص المسؤولين عن تهريب المهاجرين بطرق غير شرعية، حيث يواجه المهرّب أو الوسيط عقوبة السجن المشدد والغرامة. كما وسّع القانون دائرة العقوبات بحق تهريب النساء والأطفال ومتحدّى الإعاقة لتكون بالسجن المشدد والغرامة المالية أيضا، وضاعفت التعديلات عدد سنوات السجن والغرامة المالية فى حالة عودة المهرّب إلى ذات الجريمة مرة أخرى.

وتزامنا مع التحركات التشريعية أمر النائب العام المصرى بفحص قضايا الهجرة غير الشرعية والنظر فى مواقف المتهمين فيها وإعداد تقارير وإحصاءات مفصلة لاتخاذ الإجراءات

اللازمة بشأن تلك القضايا والمتهمين فيها. على صعيد متصل تعمل مصر على تعزيز أطر التعاون المشترك مع أوروبا بحيث تبرهن أن هناك جهودًا كبيرة لمجابهة الهجرة غير الشرعية للمزيد وإرسال إشارات مفادها أن المساهمة المصرية بحاجة إلى المزيد من الدعم الاقتصادى لتحسين الأوضاع المعيشية فى الداخل بما يقلل من فرص التهريب [٤٢].

فضلا عن ذلك، تضع الدولة المصرية في أولوياتها خفض معدلات البطالة والتى تعد من المسببات الأساسية للهجرة غير الشرعية، إلى جانب رفع كفاءة العمالة المصرية للعمل حتى تتناسب المهارات التى يتم مد الشباب بها مع الوظائف المتاحة فى الدول بالخارج [٤٣].

وبصفة عامة يحسب للجهود المبذولة فى هذا السياق كونها تتم وفق رؤية كلية ومنهج متعدد الأركان، فمثلا يتم تنفيذ مبادرة "مراكب النجاة" بالتوازى مع المشروع القومى الكبير "حياة كريمة" الذى يهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطن بالقرى والمناطق الأكثر احتياجا على نحو يصرف الشباب عن التفكير بالهجرة[٤٤].

بيد أن القراءة المتفحصة لمجمل الجهود المصرية المبذولة فى هذا السياق توضح أن بعض الجوانب لا تزال بحاجة لتركيز العمل عليها بغية ضمان استمرارية التطور وتحسين الأوضاع على أرض الواقع، لعل من أبرزها:

- إعداد وتحديث دراسات وقواعد بيانات للعمالة الوطنية بصفة مستمرة بما يمكن المؤسسات البحثية والخبراء فى استخدام الأدوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وإنشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء فى مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد[٤٥].
- تعزيز آليات التعاون الفنى والأمنى والقضائى والتشريعى بين دول المصدر ودول المقصد للمهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز إمكانات ضبط الحدود البرية والبحرية فى إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود، والتعاون بين الدول المعنية كافة كشركاء متكاملين، للتعاطى المجدى مع الهجرة غير النظامية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية[٤٦].
- تفعيل وزيادة دور منظمات المجتمع المدنى فى التصدى لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مساعدتها فى بناء قواعد بيانات واسعة تضم القيادات المجتمعية فى المناطق المصدرة للهجرة غير الشرعية لتيسير الاتصال بهم لإقامة الأنشطة المختلفة، وتمكين المنظمات من إبرام

تعاقدات مع القطاعات الإعلامية وبخاصة قطاع الإعلام الأمنى، لكسب ثقة الجمهور وتشجيعهم على تقديم البلاغات فى حالة وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة لسماسرة الهجرة غير الشرعية، والسماح لتلك المنظمات بتقديم الاستشارات القانونية للمتضررين أو الضحايا[٤٧].

- ضرورة استمرار جهود التنمية القطاعية فى المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية لتحسين سبل الحياة ودعم إيجاد الفرص البديلة.
- زيادة الاستثمار فى التعليم فى المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية، حيث يعد إتاحة الوصول إلى التعليم الجيد بشكل عادل خيارًا محورًا، ويعد بناء المدارس الجديدة وتوفير نظام تعليمى يستجيب لسوق العمل أمرًا بالغ الأهمية، لذا يجب أن يتم تقديم مزيج من الفرص التعليمية، وفرص العمل لتشجيع الأطفال على البقاء فى مصر، وفى الوقت ذاته يجب أن يجد العائدون مكانًا لهم بحيث يتم تسجيل الأطفال العائدين بسهولة فى المدارس من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل وإعادة تأهيلهم للمشاركة فى المجتمع. وتؤكد ورقة السياسات هذه أهمية توفر وصحة المعلومات وملاءمة الأبحاث المستندة إلى الأدلة، ويجب أن يقوم برنامج العودة وإعادة الدمج على معرفة قوية وبحوث تم إجراؤها بشكل جيد وفقا لاحتياجات المجتمع. وتوصى هذه الورقة بزيادة هامش أبحاث السياسات فى مجال الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، وتقترح سياسات تهدف إلى مخاطبة مختلف أصحاب المصلحة، مع تقديم توصيات وخيارات من وجهات نظرهم، ويجب على الجهات الفاعلة المحورية مثل "المجلس القومى للطفولة والأمومة، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر توفير قواعد بيانات متكاملة تجمع المعلومات والإحصائيات والبحوث والرؤى المتاحة حول هذه الظاهرة وإتاحتها لجميع الباحثين ومراكز البحوث وصناع القرار من أجل تعزيز فعالية أنشطة التدخل. يعد القطاع الخاص أحد أصحاب المصلحة الرئيسين فيما يتعلق بتمويل المشاريع التعليمية ودعم سوق العمل من خلال إنشاء فرص تجارية جديدة، ويوجد حاجة لإنشاء وحدة لتيسير المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة العلاقة بين جهود القطاع الخاص واتجاه السياسة الاقتصادية فى المحافظات المستهدفة، وسيؤدى إنشاء هذه الوحدة فى الهيكل الإدارى للمحافظة تحت إشراف المحافظ إلى منحها سلطة إدارة الموارد المتاحة وفرصة تحقيق أقصى فائدة، وستتولى تلك الوحدات دعم الشركات الراغبة فى مساعدة المجتمع فى عملية إيجاد الطريقُ كلف بها تلك الوحدات فى تقييم الحاجات الصحيح والمستفيدين الأكثر استحقاقا

لمشروعاتها وبرامجها، وتتلخص المهام الرئيسة التى سنت والتنسيق والدعوة والمناصرة وعملية مواءمة الاختيارات [٤٨].

- ضرورة التأكيد على الدور الإعلامى فى المكافحة للتصدى لقضايا الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والذى أصبح يمثل ركنًا أساسيًا فى كل خطط العمل الدولية والإقليمية.
- العمل على التحديث والتطوير المستمر للبرامج التدريبية التى يتطلبها الواقع العملى الميدانى، بمجال المكافحة لإعداد الكوادر الأمنية المتخصصة.

المراجع

١- أسامة نوادرى، "السياسة العامة الأوروبية فى مكافحة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير، جامعة العربى بن مهيدى . أم البواقى- كلية الحقوق والعلوم السياسية- السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ص ١٩-٢٧.

٢- د. أسماء عادل محمد سليم، "جهود القطاع الأهلى فى تحقيق الأمن الاجتماعى لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٤٩، المجلد ١، يناير ٢٠٢٠، ص ٤٣٧.

٣- موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
https://www.nccpimandtip.gov.eg/ar/Questions/

٤- أسامة نوادرى، " السياسة العامة الأوروبية فى مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

٥- أحمد محمد إبراهيم أحمد الشال، "توجيهات الشباب الريفى نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها: دراسة وصفية بإحدى قرى محافظة الدقهلية"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى- (مجلد٤١- العدد ٤) أكتوبر- ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

٦- موقع منظمة الهجرة الدولية فى مصر
https://middleeastandnorthafrica.iom.int/ar/misr

٧-هانى سليمان، "نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٤ أكتوبر ٢٠١٦ .
www.acrseg.org

٨- موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
shorturl.at/fmq19

٩- المرجع السابق.

١٠- هانى سليمان، "نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق.

١١- الجيش: حرس الحدود يحبط محاولة ٤٤٥ شخصا الهجرة غير الشرعية، أصوات مصرية، ٢٠١٦//١٠
http://www.aswatmasriya.com/news/details/63569
١٢- أسامة سلامة وشيماء شكر، "الأطفال المتنقلون: الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم"، موجز سياسات رقم ١١، ملتقى السياسات العامة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ٢٠١٨ .
١٣- موقع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. مرجع سابق.
shorturl.at/fmq19
١٤- ألفت كامل، "بوابة زوارة".. معابر جديدة للهجرة غير الشرعية من مصر"، مصر ٣٦٠، ٢٤ مارس، ٢٠٢٢
معابر جديدة للهجرة غير الشرعية من مصر – مصر ٣٦٠.
١٥- *موقع الهيئة العامة للاستعلامات*، مصر وملف الهجرة غير الشرعية، ٢١ مارس ٢٠٢٢.
shorturl.at/cmuW7
١٦- التقارير الدورية للجنة حقوق الإنسان: التقرير الخامس والسادس والسابع والثامن (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨) .
١٧- منصة اللاجئين فى مصر، بعد مئات الشكاوى: النائب العام يأمر بفحص قضايا الهجرة غير النظامية على مستوى الجمهورية، ١٩ فبراير، ٢٠٢٢.
shorturl.at/cdEKO
١٨- أحمد اللاهونى، "حرس الحدود تدمر ٥ أنفاق وتضبط ١,٥ طن من الحشيش المخدر وتحبط محاولات تسلل ٢٧٥٠ فردًا، جريدة المال، ١٨ إبريل ٢٠٢١
shorturl.at/huxz8
١٩- موقع الهيئة العامة للاستعلامات، اهتمام مصرى بشأن تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبى فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٥ يونيو، ٢٠١٩.
٢٠- خطة الحكومة المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، صوت الأمة، ٣٠ يناير ٢٠٢٢.
٢١- التقارير الدورية الخامس والسادس والسابع والثامن (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨) إلى لجنة حقوق الإنسان، مرجع سابق.
٢٢- موقع وزارة الدولة للهجرة على شبكة الإنترنت
http://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/specialty.aspx
٢٣- جريدة الشروق، حوار مع السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. إطلاق استراتيجية وطنية لمواجهة الاتجار بالبشر قريبا، الشروق ١٠ مايو ٢٠٢٢ .
٢٤- تقرير مصر الدورى إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ٢٠١٧.
٢٥- جريدة الأهرام، إنشاء نيابات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ٢٠٢١/٩/٣٠ .
٢٦- جريدة الشروق، حوار مع السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.
٢٧- المرجع السابق.
٢٨- خطة الحكومة المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق.

٢٩- كلمة الدكتورة عزة العشماوى الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة خلال جلسة استعراض تقرير مصر أثناء مشاركتها فى الدورة رقم (٣٤) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فى جنيف، موقع المجلس القومى للطفولة والأمومة

.https://bit.ly/3fPjl5e

٣٠- موقع المجلس القومى للطفولة والأمومة

. https://bit.ly/3vU65BY

٣١- التقرير الموحد الجامع للتقارير الدورية الخامس والسادس والسابع بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المقدم إلى لجنة حقوق الطفل عملاً بالمادة (٤٤) من الاتفاقية.

٣٢- التقرير الموحد الجامع للتقارير الدورية الخامس والسادس والسابع بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المقدم إلى لجنة حقوق الطفل عملاً بالمادة (٤٤) من الاتفاقية.

٣٣- موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ١٣ يونيه ٢٠٢٢.

٣٤- موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٦ مارس٢٠٢٢ .

٣٥- موقع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج على شبكة الإنترنت:
http://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/structure.aspx

٣٦- موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢ فبراير ٢٠٢٢ .

٣٧- التقارير الدورية الخامس والسادس والسابع والثامن (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ ـ ٢٠١٨) إلى لجنة حقوق الإنسان.

٣٨- http://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/achivementdetails.aspx?AchCode

٣٩- محمد بدران، الهجرة غير الشرعية.. كيف قضت مصر على «مراكب الموت» على مدار ٧ سنوات، الأهرام، ٢٠٢١/١٢/٢٦ كيف قضت مصر على «مراكب الموت» على مدار ٧ سنوات.

٤٠- موقع وزارة الخارجية المصرية.
https://egyconsdemo.com/ar/ForeignPolicies/Details/IllegalImmigrationAndHumanTrafficking/5

٤١- توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢.
https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/signing-memorandum-understanding-mou-between-nccpimtip-and-unicef

٤٢- أحمد جمال، "القاهرة تفعّل المواجهة القضائية لمنع الهجرة غير الشرعية"، جريدة العرب ٢٠٢٢/٣/٢
shorturl.at/aiV13

٤٣- جريدة العقارية، «الحكومة» توضح أسباب توقف الهجرة غير الشرعية منذ ٢٠١٦، ١٨ نوفمبر ٢٠٢١ .
shorturl.at/aikOY

٤٤- وزيرة الهجرة تستعرض جهود الوزارة فى المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة"، الهيئة العامة للاستعلامات، ١١ يناير ٢٠٢٢ .

shorturl.at/dhjm6

٤٥- هانى سليمان، "نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره.

٤٦- المرجع السابق.

٤٧- د. أسماء عادل محمد سليم، "جهود القطاع الأهلى فى تحقيق الأمن الاجتماعى لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق، ص ص ٤٦٦-٤٦٧.

٤٨- أسامة سلامة وشيماء شكر، "الأطفال المتنقلون: الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم"، مرجع سابق .

Abstract

ILLEGAL IMMIGRATION PHENOMENON IN EGYPT:
A READING OF CONFRONTATION MECHANISMS

Marwa Nazeer

Considerably that Egypt is a crossing state, it receives illegal immigration, as well as departing from it. The features of this phenomenon has changed over the past few years, as well as the government policies related to this malted some views were optimistic that such a phenomenon could be eliminated, especially that there had not been any illegal immigrants boats departing the Egyptian shores since 2016. Others believe that there are still more efforts to be done regarding this matter. Therefore, this paper attempts to explore the following aspects: a theoretical and conceptual reading of illegal immigration phenomenon, general feature of illegal immigration in Egypt, and confrontation mechanisms The paper finally introduces some recommendations.